MERI
مؤسسة
الشرق الأوسط للبحوث

امتثال القوات المُسلحة للقانون الإنساني الدولي

الملخص السياسي
أيار - ٢٠١٦

مقدمة

أتهمت التقارير الأخيرة التي نشرتها المُنظمات الدولية المُدافعة عن حقوق الإنسان، مثل هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، أتهمت القوات المسلحة في العراق بانتهاك "قواعد السلوك" المُقرة في القانون الدولي الإنساني (القانون الدولي الإنساني) وقانون حقوق الإنسان، على وجه التحديد. وتضمنت تقاريرها ادعاءات حول إساءة معاملة الأقليات العرقية والدينية؛ في ظِل غياب الإجراءات القضائية الرادعة. وأشارت إلى حدوث حالات من الإعدام خارج نطاق القضاء، والتهجير القسري، وحِصار المُجتمعات المحلية، ومُمارسة التعذيب. كما أثارت تلك التقارير مسألة التدمير التعسفي للمنازل والممتلكات الخاصة، والتي طالت حتى قرى بأكملها. لم تنجو قوات البيشمركة التابعة لإقليم كوردستان من تلك الانتقادات، وتضمنت تلك التقارير تسليطاً للضوء على مختلف قوات الأمن، الحكومية منها او المدعومة من الحكومة العراقية، ومُقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، حيث أتهمتها بارتكاب جرائم حرب، وممارسة انتهاكات لحقوق الإنسان.

معروف أن الحرب تُبرز أسوء ما في البشر، وتكشف الوجه القبيح للطبيعة البشرية؛ وبناء على ذلك، فأن مبادئ "القانون الدولي الإنساني" يتم تقديمها بقصد منع حدوث أسوء أشكال العنف المُمكنة والمتوقعة، من خلال فرض قواعد سلوكية على العمليات القِتالية أثناء الحروب.

حالياً، ثمة ما لا يقل عن ١٩٦ دولة تعترف بشرعية القانون الدولي الإنساني، وهي تلك الموقعة على نصوص "اتفاقيات جنيف". لكن تلك التواقيع لم تضمن "الامتثال الكامل" لقواعد هذه الاتفاقيات، خصوصاً وأن عدداً مُتزايداً من الصراعات باتت تشملُ جهات فاعلة غير سيادية، حتى يُسمح لها التوقيع على هذه المُعاهدة. لكن هذا لا يعني بالضرورة بأن هذه الجهات الفاعلة - غير السيادية - أقل رغبة أو تمسكاً بمبادئ القانون الدولي الإنساني.

"نحن واعون بمنظومة حقوق الإنسان، والأسس القيمية الذي تقوم عليه قوات البيشمركة، هي التضحية في سبيل الحرية وحقوق الإنسان "، هذا ما أكده مسؤولو البيشمركة بتاريخ ٢٨ فبراير عام ٢٠١٦، أثناء المائدة المُستديرة التي نُظمت في مقر مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميري)، بالتعاون مع مُنظمة "نِداء جنيف"، وهي مُنظمة سويسرية غير حكومية، مُكرسة لتعزيز احترام "القانون الدولي الإنساني" بين الجهات المُسلحة المُتصارعة غير الحكومية أثناء النزاعات المُسلحة. وكانت هذه المائدة الأولى ضمن سلسلة من خمس موائد

مستديرة؛ تهدف إلى إشراك أصحاب العلاقة الرئيسيين، بما في ذلك وزارة البيشمركة (وزارة الدفاع في اقليم كردستان) ، وأعضاء من التحالف الدولي، وطيف من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، لبناء حوار مُحيط بسير العمليات القِتالية المُتبادلة بين القوات المسلحة في المنطقة.

أن الحرب الطويلة في مواجهة داعش، أوصلت إقليم كوردستان العراق حد استنفاذ قوته. لكن دعم حلفائه من التحالف الدولي، قد رفع من قُدرة البيشمركة على تحدي قوات داعش واحتواء فاعليته، وأن يستمر في مواجهته في ساحات المعارك كل يوم. وأن وزارة البيشمركة تؤكد على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن ذلك جزء لا يتجزأ من تدريبات البيشمركة وعقيدتها.

فقد أكد أحد قادة البيشمركة، من ذوي الرُتب الرفيعة في وزارة البيشمركة، على أن وزارته لا تُجيز أية انتهاكات لحقوق الإنسان. وأنه بغض النظر عن طبيعة وتعقيدات الحرب الراهنة، فأن مسؤولي البيشمركة لا ينكرون بأن انتهاكات قد حدثت؛ رُغم إدعائهم بأن هذه الانتهاكات ذات طابع فردي، وأن المقاتلين المُرتكبين لتلك الإنتهاكات، إنما مُنحرفون عن مبادئ البيشمركة، التي تلتزم بها بشكل دائم. مع ذلك، فقد أظهر مسؤولو حكومة إقليم كردستان وقادة البيشمركة الذين شاركوا مؤسسة ميري ومُنظمة "نِداء جنيف" رغبتهم في الانضمام إلى مبادئ القانون الإنساني الدولي، وأظهروا التزامهم بالحد من هذه الانتهاكات مُستقبلا. وفقا لذلك، فقد أقرت المُنظمات المتعاونة ضرورة تطوير آليات إضافية للمسائلة والوقاية.

معوقات

تواصل قوات البيشمركة مواجهة ومكافحة تنظيم داعش، بالرغم من الأزمة المالية الخانقة التي يواجهها الإقليم راهناً، والتي تتفاقم مع زيادة الأعباء التشغيلية في هذه الحرب، نظراً لتراجع أسعار النفط والزيادة المُستمرة لأعداد النازحين الداخليين، من الذين لجأوا إلى إقليم كوردستان العراق، وهو ما يدفع حكومة إقليم كوردستان للحصول على دعم دولي إضافي؛ لرفع العبء الثقيل، الذي يتحمله الكُرد في معركة مواجهة داعش.

بدعم من التحالف الدولي وقوات البيشمركة، فأنه تم تحرير ما يقارب من ٢٥٠ قرية من براثن تنظيم داعش، الأمر الذي سمح لحوالي ١٥٠٠٠ شخص للعودة إلى منازلهم. لكن مع ذلك، فأنه لا تزال ثمة العديد من القرى القريبة أو ضمن منطقة العمليات القتالية النشطة. وهي على هذا النحو لا تعتبر آمنة للعودة بعد، وفقا لقادة البيشمركة. بالإضافة إلى ذلك، فأنه قد تم تفخيخ هذه القُرى المُستولى عليها من قِبل داعش بالعبوات الناسفة. رغماً عن ذلك، فأن قوات البيشمركة تقول أنها نزعت فتيل الآلاف من هذه المُفخخات بالفعل، ولا يزال الكثير قابلاً للإنفجار، مما يجعل من هذه القرى غير آمنة لعودة المُهجرين منها. لذلك، رفضت البيشمركة دخول سُكان القرى السابقين لقُراهم السابقة؛ وهو ما كان دافعاً للكثير من مُنظمات حقوق الإنسان لأن "تشُك" بحدوث انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، من قِبل قوات البيشمركة.

توضح هذه الشكوك أهمية رفع وعي قوات البيشمركة بمبادئ القانون الدولي الإنساني، وهو أمر لن يؤدي إلا لمعالجة جزء من مشكلة الأنتهاكات المزعومة. حيث ظهر بأنه ليس ثمة تفاوت واسع بين المجتمع الدولي وقوات البيشمركة، فيما خص مسألة الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني، وبقدر ما وجد من تباينٍ في وجهات النظر حول كيفية تطبيق هذه المبادئ، في السياق المحلي وفي إطار مكافحة داعش؛ حيث يرى المُجتمع الدولي في منع عودة المُهجرين باعتباره انتهاكاً محتملاً للقانون الإنساني الدولي، وترى قوات البيشمركة في تلك العودة كفعل متهور وغير آمن.

علاوة على ذلك، فأن تسليط الضوء على هذه النقطة، كانت من بواعث القلق التي أثارها قادة البيشمركة، بشأن عدم الثقة العميقة بالنازحين وسكان القرى المُحررة، هل لهم تعاون وعلاقات مع تنظيم داعش أم لا؟!. ونظراً لطبيعة المعركة الصعبة والظروف الخاصة التي تحياها قوات البيشمركة، فأنها لا تسمح لبعض سُكان القُرى بالعودة إلى ديارهم.

على الرغم من الصعوبات المتعلقة بتطبيق القانون الدولي الإنساني في هذا الصراع، فأن وزارة البيشمركة تُقر بإلتزامها بالمبادئ والتوجيهات الصارمة، فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وعندما قامت بأسر مُقاتلين ما، فأنها تعلن مسؤوليتها عن جميع هؤلاء الأسرى، ونقلهم على الفور إلى الحجز، وقُدرة الوكالات الدولية المتخصصة على الاطلاع على أوضاعهم ، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

خطوات إلى الأمام

الطريق إلى الأمام يمرُ عبر الاستمرار والتوسيع في الجهود الحالية الرامية لتعزيز الإلتزام بالقانون الإنساني الدولي في ساحات القتال في العراق، في الوقت الحاضر. وقد استضافت وزارة البيشمركة عدد من الأكاديميين، وتمت مشاركتهم على نطاق واسع مع العديد من المقاتلين والقادة على حد سواء، ووسعت الخبرات حول القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المسؤولون إلى الانتهاء من التدريب الذي تقدمه مؤسسة القانون الإنساني الشهيرة في مدينة "سان ريمو" بإيطاليا.

علاوة على ذلك، فأنه منذ عام ٢٠٠٩، تعاونت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع وزارة البيشمركة، وقدمت العديد من الدورات التدريبية للعمل المباشر، وذلك باستخدام الرسائل الرئيسية الأساسية للضباط على الأرض، والمعلومات الأكثر دقة لضباط الرتب الأعلى. فحتى الآن، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ببناء قدرات التدريب لأكثر من ٤٠ فرداً من قوات البيشمركة، ليُجروا تدريبات داخل مؤسسات البيشمركة، ووضع مدونة لقواعد سلوك المقاتلين، وتحديد مبادئ الأدوار أثناء الصراع. وأنه ثمة حالياً سبع دول تدرب قوات البيشمركة، كجزء من التحالف الدولي المُناهض لداعش، وتُشمل هذه الدول كل العناصر الضروري من مبادئ القانون الدولي الإنساني في تدريباتهم لقوات البيشمركة. كما أوضح أحد المستشار على العسكرين الغربيين: "نحن نعلم ونختبر جنودنا على مبادئ القانون الدولي الإنساني، بقدر ما نعلمهم ونختبرهم على اطلاق سلاحهم".

لتكمل التدريبات، فأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنخرط في نقاش مع قوات البيشمركة، حيث تهدف هذه المناقشات الخاصة تتبع مزاعم حدوث انتهاكات أثناء النزاعات، وتقديم دعم الإجراءات القانونية لقادة البيشمركة، الذين يعيشون ضمن بيئة الحرب الصعبة. أن الوعي بـأن الانتهاكات خلال الحرب لا مفر منها، يدفع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدعم الدول، لتجنب تكرار تلك الإنتهاكات. على هـذا النحو تُجري اللجنة الدولية زيارات دائمة، للمُتابعـة والتأكد من أن قوات البيشمركة تمتثل لمبادئ القانون الإنساني الدولي في الممارسة العملية، وبانتظام تتصل اللجنة مع مسؤولين رفيعي المستوى من البيشمركة. وأخيراً، وضعت ووزعت وزارة البيشمركة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر دليلاً يحدد مبادئ حماية حقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي الإنساني، وتحدد بوضوح سياساتها وتوقعاتها.

ومن الضروري أن يقوم إقليم كوردستان العراق بتوضيح التزامه ودعمه واحترامه للقانون الدولي الإنساني. وثمة عنصر هام من هذا الجهد، يتمثل بتعزيز الشفافية والمسائلة داخل حكومة الإقليم، وفي وزارة البيشمركة على وجه التحديد. يجب أن تثق العامة بآليات مُعالجـة انتهاكات القانون الدولي، وأنها مُساهمة في نشر ثقافة احترام الكرامة الإنسانية. وحيث أن هذه الآليات غائبة، أو حيث فشلت آليات تنفيذها على أرض الواقع، ينبغي إدخال تحسينات من خلال وضع وتنفيذ آليات إضافية للمُسائلة.

أن التواصل بين حكومة إقليم كردستان والمواطنين يُحسن العلاقة بين المجتمع والدولة، ويزيد الثقة بين الطرفين. أن تعزيز الشفافية من جانب حكومة إقليم كردستان يرفع من شرعيتها، ويُحسن من سمعة إقليم كوردستان العراق داخل المجتمع الدولي. هو شيء في مصلحة حكومة الإقليم لنشر دعاويها وصِناعة قرارها في الرد على انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وهذا يشمل، لكن لا يقتصر، على نتائج التحقيقات والإجراءات القضائية.

بالإضافة إلى المسؤوليات الحكومية بشأن القانون الدولي الإنساني، يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً هاماً في ضمان هذا الامتثال، وتحقيقا لهذه الغاية، ستطلق مُنظمة "نداء جنيف" حملتها الخاصة لتوعية العامة بعنوان "مُقاتل ليس قاتل"، هذه الحملة التي طال انتظارها في العراق وإقليم كوردستان العراق. هذه الحملة التي تتضمن عدداً من المقاطع التلفزيونية والإذاعية، وأثني عشر فيديواً لنشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني، كقانون للسلام، وكذلك ستضمن تطبيقاً للهواتف الذكية، الذي يُمكن أن للمقاتلين اختبار معرفتهم بالقانون الدولي الإنساني.

أن مُنظمة "نداء جنيف" ومؤسسة (ميري) ستواصلان الانخراط مع جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع والتنظيمات المدنية، لتعزيز الشعور بامتلاك مضامين القانون الدولي الإنساني وتطبيقه في سياقات ما يجري في عموم شمال العراق. من خلال تعزيز الجهات الفاعلة المحلية، من خلال مبادرات بناء القدرات، وتعزيز الحوار بين الجهات العسكرية والمدنية ذات الصلة، حيث الهدف هو ضمان استدامة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني في المستقبل.

توصيات

خلال اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد في ٢٨ فبراير ٢٠١٦، أدلى المشاركون بالتوصيات التالية، للمنظمات المشاركة، وغيرها من المؤسسات وذوي العلاقة:

١. ينبغي صياغة مُذكرة تفاهم، تحدد أطراً وأدوات للمُضي في الشراكة والتعاون، بين وزارة البيشمركة ومؤسسة ميري ومُنظمة "نِداء جنيف".

٢. يجب إتمام بحث شامل، وغير متحيز، من أجل تحديد القضايا والثغرات في تدريب وسلوكيات قوات البيشمركة أثناء القتال. ومؤسسة ميري ستقدم الدعم كمؤسسة للبحوث، وستسعى منظمة "نداء جنيف" للمساعدة على تحسين أداء قوات البيشمركة في هذا الاتجاه. وأن هذه الأبحاث ستكون بتأيد وشراكة من وزارة البيشمركة.

٣. ينبغي أن تؤدي البحوث الساعية لتحديد الثغرات، إلى سدها في الأطر السياسية القائمة وآليات المسائلة، وفي تطوير مشاريع القوانين بالتعاون بين مؤسسة ميري ومُنظمة "نداء جنيف" والسلطات التشريعية المحلية، وأن تُقدم للبرلمان للنظر فيها.

٤. يجب على وزارة البيشمركة أن تنشر نُظامها وقواعدها الموافقة للقانون الدولي الإنساني.

٥. أن مؤسسة "نِداء جنيف" واللجنة الدولية للصليب الأحمر، مع الشركاء في التحالف الدولي، وغيرها من المُنظمات غير الحكومية الدولية، التي تقوم حالياً بتنفيذ المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ينبغي أن تهدف إلى بناء الأثر الجماعي، من خلال تبسيط وتنسيق جهودها.

٦. أن التدريب الذي يهدف إلى تحسين الامتثال القانون الدولي الإنساني، يجب أن يستهدف احتياجات جميع المستويات من المقاتلين والقادة. لذلك، ينبغي نشر مواد تدريبية باللغة الكردية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم تدريب قوات البيشمركة باستخدام التقنيات التي تحاكي تجارب الحياة الحقيقية والظروف الموضوعية، لتطوير مهارات اتخاذ القرارات الخاصة بهم.

٧. أن مواد التعليم العام تُحدد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي وزعتها مُنظمة "نداء جنيف" وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية، يجب أن تُنشر باللغة الكردية، وكذلك بالعربية وبالإنجليزية.

٨. لرد المزاعم حول حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ينبغي دعوة المنظمات الدولية رسمياً، لزيارة جبهات القتال والانخراط مع مجموعة متنوعة من السكان، لفهم أفضل للسياقات الفريدة من نوعها في إقليم كوردستان العراق، وظروف قوات البشمركة.

حول

حول مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميري)

ميري ممؤسسة مستقلة غير ربحية، تركز على قضايا السياسات المُتعلقة بالأرض والشعب، وكذلك نُظم الحُكم في عموم الشرق الأوسـط، في العراق وإقليم كوردسـتان على وجه الخصوص. مقر المؤسسة في مدينة أربيل، إقليم كردستان العراق، ومهمتنا المُسـاهمة في "عمليات التحول الديمقراطي" و"بناء الدولة" في الشرق الأوسط، من خِلال البحوث القائمة على الأدلة والمشاركة في النقاشـات السياسـية. وكذلك بالاعتماد على قيمنا الأساسية في التحليل الدقيق والمُسـتقل والموضوعي للبحوث. تسعى المُؤسسة لتعزيز قيّم حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. تلتزم مـيري بفتح المجال لوصول الآخرين إلى المعلومـات والمُعطيات الصادرة عنها، حيث بحوثها مُتاحة للعامة، من خِلال المنشورات وورشات العمل والحلقات الدراسـية. أن الموظفين في مؤسسـة ميري متنوعون للغاية، محليون ودوليون، من ذوي الخبرات المُتراكمة من مُختلف الخلفيات المهنية، في عديد المجالات كالعلوم الاجتماعية، العلاقات الدولية، والقانون، وبناء السلام وحل النزاعات، والإدارة الاقتصادية العامة والتنمية البشرية.

حول نداء جنيف

أن "نداء جنيف" مُنظمة غير حكومية مقرها سويسرا، مُكرسة لتعزيز إحترام القانون الدولي الإنساني، بين المجموعات المُسلحة الفاعلة غير الحكومية (ANSAs)، أثناء النزاعات المسـلحة. تُعطي الأولوية لحماية المدنيين. إن "نداء جنيف" تدفـع نحو حملات التوعية العامة، بالتعاون مع ممثلي مختلـف القطاعات العامة والخاصة، وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. تعمل مُنظمةُ "نداء جنيف" حالياً مع نحو خمسين مجموعة، في خمسة عشر بلداً، بما في ذلك إقليم كوردسـتان العِراق. حيثُ بالتعاون مع مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث "ميري"، وزارة البيشـمركة، وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، وتهدف "نداء جنيف" لتحسـين المعرفة بالمعايير الدولية، من أجل منع المزيد من تصاعد العنف في العراق وإقليم كوردستان العراق. حيث تعتزم منظمة "نداء جنيف" للمُضي قُدماً في مهمتها في العراق، مـن خِلال مجموعة متنوعة من الطرق، بما في ذلك تدريب قادة البيشمركة، وتنظيم ورش العمل، وعقدِ لقاءات مع وسائل الإعلام ومُنظمات المجتمع المدني، وتأسيس حملة توعية بعنوان "مقاتل ليس قاتل"، يُمكن مُتابعتها على www.fighernotkiller.org . والتي تتضمن مؤلفات تلفزيونية وبرامج إذاعية وتطبيقاً ذكياً للهواتف النقالة.

هذا البرنامج تمت تنميته وتطويره بدعمٍ من الإتحاد الأوربي، وبشراكة مع المؤسسة السويسرية لمُكافحة الألغام.

European Commission
Humanitarian Aid and Civil Protection (ECHO)

APPEL DE GENÈVE
GENEVA CALL

MERI
Middle East Research Institute